

|  |  |
| --- | --- |
| **عرض كتاب** | |
| **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق** | |
| **تأليف:** | |
| د. نضال محمود الرمحي | د.زياد عبدالحليم الذيبة |
| د. عمر عيد الجعيدي | |
| الطبعة الأولى 2011  دار المسيرة  **عرض مقارن مع كتاب نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**  تأليف د احمد زكريا زكي عصيمي  دار المريخ الرياض 2011 م | |
| **رقم المجموعة: 5**   |  |  | | --- | --- | | أفراح العجمي 432201805 | أروى الهزاني 432202221 | | مرام سنبل 432201621 | منيرة أبونيان 429920712 | | لمياء العسكر 431920109 | | | |
| **شعبة: 8-9** | |
| **د. آمال فوده اشراف** | |

قسم المحاسبة

نظم المعلومات المحاسبية

**2014 - 2015**

**يحتوي كتاب " نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق " تأليف: د. زياد عبد الحليم، د. نضال محمود الرمحي و د. عمر عيد الجعيدي على عشرة فصول، جاءت على النحو التالي:**

**الفصل الأول: تكنولوجيا نظم المعلومات في منظمات الأعمال**

وضح المؤلفون في هذا الفصل أهمية نظم المعلومات، فقد كان إدخالها مؤثراً واضحاً في إنتاجية العمل ولا سيما مجال الإدارة وأعمال الرقابة والإشراف، كما أنها تعتبر العصب الأساس في أي منشأة والذي يربط نشاطات المنشأة ببعضها، بحيث يحفظ لهذه المنشأة هدفها ودورها الإقتصادي، وأيضاً دورها الهام في تطوير أعمال المنشأة، وذكر المؤلفين عدد من المؤشرات الأخرى التي تدل على تزايد أهمية نظم المعلومات. ثم تطرق المؤلفون إلى دور المعلومات داخل نطاق الأعمال فالإستخدام الصحيح لتكنولوجيا المعلومات في نشاطات الأعمال يمكن المنشأة من تحقيق ميزة تنافسية، إلا أن الكيفية والأسلوب اللذين يتم في ضوئهما استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم نشاط المنشآت يعد واحداً من أبرز التحديات التي تواجه المديرين، ويمكن تقسيم التأثير الفعلي لتكنولوجيا المعلومات من خلال ثلاثة مستويات هي: مستوى الصناعة ( يؤثر على المنتجات، الخدمات، الأسواق واقتصاديات الإنتاج )، مستوى الشركة ( يتحدد تأثيرها من خلال القوى التنافسية وهي: المشترين، الموردين، المنتجات البديلة، الداخلين الجدد والمنافسين ) والمستوى الاستراتيجي ( الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات يدعم ثلاث استراتيجيات عامة تحقق أفضلية تنافسية في الصناعة وهي: استراتيجية قيادة الكلفة المنخفضة، استرتيجية تمييز المنتج واستراتيجية التخصص السوقي ). ثم أوضح المؤلفين دور تكنولوجيا المعلومات في دعم مدخل العميل لتحقيق أقصى ربحية ممكنة من خلال الاستهداف الأدق للقطاعات السوقية، واهم الأدوات التكنولوجية التي ينبغي لمنشآت الأعمال استثمارها لجذب العملاء، والإحتفاظ بهم وتقديم قيمة مضافة لهم، ومن هذه الأدوات: تقنيات الإتصال الفوري، تقنيات التجارة الإلكترونية وتقنيات إدارة الأعمال بذكاء. ثم ذكر المؤلفون الأسباب الرئيسة لفشل تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كعدم وجود البنية العلمية لدى المديرين، ضعف التأهيل والتدريب وعدم وجود محللي نظم ومبرمجين كافين لتقديم نظام معلوماتي متكامل. وأكد المؤلفون على الأهمية البالغة للمحافظة على أمن المعلومات والسيطرة على مخاطرها.

**التعليق:**  تطرق كتاب "نظم المعلومات المحاسبية – مدخل معاصر" لـ د. أحمد زكريا لبعض المواضيع التي غطاها هذا الفصل، مثل أهمية نظم المعلومات ودورها في مجال الأعمال وأمن المعلومات والتجارة الإلكترونية. أما بالنسبة لأسباب فشل تكنولوجيا المعلومات لم يذكرها المؤلف في كتابه، ونحن نقترح اضافتها لأهمية معرفة الدارسين أسباب الفشل لتجنبها.

**الفصل الثاني: تدقيق نظم المعلومات المحاسبية**

غطت محاور هذا الفصل الجوانب الرئيسة في مجال تدقيق نظم المعلومات المحاسبية، ففي البداية عرف المؤلفون نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية والإدارة. ثم عرف المؤلفون التدقيق في ظل نظم المعلومات المحوسبة بأنه عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفائة. وأكد المؤلفون على أن الأهداف في ظل المراجعة التقليدية هي نفسها في ظل نظام المعلومات المحوسبة. واعتبر المؤلفون أن مسار المراجعة من أهم وسائل الرقابة الوقائية، وأن وظيفة المراجع في ظل نظم المعلومات المحوسبة وظيفة استشارية لمساعدة الإدارة في تخطيط وتنظيم ورقابة وظائفها، وتتضمن وظيفة المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية فحص كافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني وهي: العاملون، الأجهزة، البرامج وقاعدة البيانات. ثم ركز المؤلفين على كيفية تأثير بيئة نظم المعلومات المحوسبة على عملية التدقيق، وأنه على المدقق أخذ الأمور التالية في الإعتبار عند التدقيق في ظل نظم المعلومات المحوسبة:

**1)** **المهارات والكفاءة:** ويتحقق هذا الأمر بأن يكون لدى المدقق معرفة كافية ببيئة نظم المعلومات المحوسبة وعليه النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مهارات متخصصة للإستعانة بأحد المهنيين خلال عملية التدقيق.

**2)** **التخطيط:** يساعد في الفهم الكافي للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، وفهم أهمية وتعقيد أنشطة نظم المعلومات المحوسبة، وأن المعلومات متيسرة لاستعمالها في عملية التدقيق، وفهم بيئة المعلومات المحوسبة وفيما إذا كانت تؤثر على تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

واكد المؤلفون على وجوب مراعاة المدقق لبيئة نظم المعلومات المحوسبة عند تصميم اجراءات التدقيق للتقليل من مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول. وتمر عملية الفحص والتدقيق في بيئة المعالجة المحوسبة للبيانات في أربع مراحل وهي: التخطيط، تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، جمع البيانات والمعلومات، القيام بعملية الإختبارات. وحصر المؤلفون طرق التدقيق بمساعدة الحاسب إلى طريقتين أساسيتين هما:

**1)** **برمجية التدقيق:** تتكون من برامج الحاسوب المستخدمة من قبل المدقق كجزء من اجراءات تدقيقية لمعالجة بيانات ذات أهمية تدقيقية وتتضمن: برامج الرزم، البرامج المكتوبة لغرض محدد، وبرامج نفعية.

**2) البيانات الإختبارية:** تستعمل عند تنفيذ اجراءات التدقيق وذلك بإدخال بيانات في نظام حاسوب المنشأة ومقارنة النتائج مع نتائج معدة سلفاً.

ثم أوضح المؤلفون ماتشتمل عليه عملية مراجعة المعلومات المحاسبية الإلكترونية من: رقابة على المدخلات، معالجة البيانات، والمخرجات. وأن اجراءات التوثيق في ظل نظام معلومات إلكتروني لاتختلف عنه في ظل العمل اليدوي وأنه يجب أن تحتوي أوراق التوثيق على وصف كاف لتطبيقات التدقيق بمساعدة الحاسوب. وأن الإختلاف بين التدقيق في بيئة الحاسوب وبين التدقيق اليدوي ينحصر فقط في الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملية التدقيق والتي تعتمد على إمكانية الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام وبحسب خبرة المدقق، **و**ذكر المؤلفون أهم أساليب التدقيق وهي: التدقيق حول الحاسب والتدقيق خلال الحاسب. ثم تحدث المؤلفون عن المخاطر المتعلقة في بيئة المعالجة المحوسبة للمعلومات كمخاطر التشغيل غير المسموح به، المخاطر المتعلقة بتعطيل الملفات والمخاطر المتعلقة بتداخل الصلاحيات. ثم عرج المؤلفون على عيوب استخدام الحاسب في نظام المعلومات المحاسبي مثل: اختفاء السجلات المادية، عدم وجود سند جيد للمراجعة، سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسب وفيروسات الحاسب. ثم تطرق المؤلفون إلى ذكر مميزات برامج التدقيق منها السرعة والدقة، وتبويب البيانات واختيار العينات مباشرة من السجلات. ثم قسم المؤلفون برامج التدقيق إلى ثلاث أنواع: البرامج التي يعدها ويستخدمها العميل، برامج يعدها المراجع لكل عملية مراجعة والبرامج الإلكترونية العامة للمراجعة.

**التعليق:** الفصل السابع من كتاب د. أحمد زكريا غطا جميع محاور هذا الفصل بشكل أشمل حيث توسع في توضيح الأساليب المتبعة في مراجعة النظم المحاسبية وتوضيح الفروق فيما بينها، وهذا يعطي تصور أفضل بالنسبة للطلبة المقرر.

**الفصل الثالث: التهديدات والأخطار التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية**

تحدث المؤلفون عن مجموعة كبيرة من التهديدات التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية والتي يمكن تصنيفها في مجموعات وهي: الكوارث الطبيعية، أخطاء في البرمجيات وقصور في التجهيزات مثل أخطاء جوهرية في الانظمة المستخدمة والأفعال المقصودة مثل الغش والاختلاس، وذكروا أنها من الممكن أن تتسبب في خسائر مالية كبيرة، وأن الخطر في أنظمة المعلومات المحاسبية في مجال الرقابة الداخلية يعرض المنشأه لخسائر وتلفيات في الأصول نتيجة أخطاء محاسبية غير مقصودة أو أعمال غير نظامية متعمدة. وذكروا أن الخطر في أنظمة المعلومات اليدوية مرتبط بالأخطاء البشرية، أو فشل في الإلتزام بسياسات المنشأة، أو عدم مقدرة الإدارة على دفع الموظفين للإلتزام بسياسات المنشأه. وأوضح المؤلفون أن أنظمة المعلومات الآلية تساعد على تخفيض الخطر، فالتهديد الناشئ من الأخطاء العشوائية والملازمة للمعالجات اليدوية يكون أقل في ظل النظام الآلي، لأن النظم الآليه تتميز بدرجة أعلى من الثبات بالمقارنة بالمعالجة اليدوية. وتطرق المؤلفون إلى المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والتي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وذلك لإعتمادها على الحاسوب، وهناك أيضاً عدة مصادر للتهديدات التي تواجه الأنظمة الحاسوبية وهي: المكونات المادية وهي جهاز الحاسوب ومستلزمات التشغيل، مكونات برمجية وهي كافة البرامج المطلوبة لتشغيل جهاز الحاسوب، المستخدمون وهم مجموعة المشاركين في صياغة تفاضيل النظام، الخدمات وهي النظم السائدة واللازمة لتشغيل الحواسيب. وذكر المؤلفون عدة طرق مستخدمة لحماية نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية وهي الوقاية، منع حدوث الاخطار على اعتبار أن الوقاية خير علاج، أكتشاف نقاط الضعف، التقليل من الخسائر إلى أقصى حد، والاسترداد للنظام في حال حدوث الأخطار المختلفة وإصلاح النظام وإعادة تشغيلة.

**التعليق:**  في هذا الفصل تطرق المؤلفون إلى مواضيع عدة وتمت تغطيتها في مقرر نظم المعلومات المحاسبية وهي جيدة لتعليم الطلبة والطالبات.

**الفصل الرابع: الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية**

تحدث المؤلفون في هذا الفصل عن الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأكدوا على أن اجراءات الرقابة تعد الأكثر أهمية لعدة أسباب وهي: معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية، جمع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة، وصعوبة تتبع مسار التدقيق. وتحدثوا عن مفهوم وأساليب الرقابة على التطبيقات وأن الهدف من هذه الأساليب هو توفير درجة تأكيد معقولة عن سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير. وقسم المؤلفون أساليب الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات وهي أساليب الرقابة على المدخلات، أساليب الرقابة على معالجة البيانات وأساليب الرقابة على المخرجات. وأيضا تم تغطية موضوع الرقابة الإدارية لتحقيق أهدافها وهي: الرقابة النتظيمية ( وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها الوحدة الاقتصادية وتحدد واجبات ومسؤوليات كل إدارة )، الرقابة على إعداد وتوثيق النظام ( يساهم إعداد نظام تشغيل إلكتروني على تسهيل عملية ومراجعة للبيانات ). ثم ذكر المؤلفون الفرضيات والقواعد المحاسبية للرقابة على نظام نظم المعلومات المحاسبية وهي: سهولة فهم المستخدمين للبيانات المالية والايضاحات، وأن البيانات الموجودة في التقارير المالية ذات صلة وثيقة بمتطلبات المستخدمين لإتخاذ القرارات، والاعتمادية وهي تعني أن المعلومات واقعية ذات فائدة ويعتمد عليها، والحيطة والحذر، وخاصية المقارنة بحيث تجعل المستخدمين قادرين على مقارنة البيانات في أي وقت واحتسابها وإعداد التقارير عنها. أيضا تطرق المؤلفون للأسس والمعايير المحاسبية المطبقة وهي: أساس الاستحقاق والأساس النقدي ( اي يجب ان يكون واضحا في أي نظام محاسبي من بدايةً النهج الذي تتبعه المؤسسة في تقييد عملياتها )، وسياسة الافصاح ( يجب أن يعد الحساب الختامي للمؤسسات بشكل عام بما يتضمن الافصاح عن المعلومات المهمة والجوهرية المطلوبة، ويجب أن تقوم المؤسسة بإصدار تقارير مالية وفقا لمتطلبات التقارير الرسمية لكل قسم وللمستخدمين النهائئين. وأهم المصادر التي يتم استخراج التقارير المالية منها هي الاستاذ العام و الحساب الختامي ). وكذلك تم ذكر أن الدورات المحاسبية المستنديه تحقق رقابة فعالة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي يتم انتقال المستندات داخل المؤسسة بما يضمن أعلى مستويات الرقابة على تنفيذ المستندات وترحيلها إلى الحسابات العاملة، وعلى الصعيد الخارجي يتم انتقال المستندات بين المؤسسة والجهات ذات العلاقة وفق دورة مستندية محكمة تضمن سرعة ودقة انتقال هذه المستندات.

**التعليق:**  في الفصل الرابع تكلم المؤلفون عن بعض المواضيع التي تم دراستها في منهج نظم المعلومات المحاسبية وكذلك بعض المواضيع التي تم دراستها في مقررات أخرى وهو جيد في دراستها لطلاب وطالبات المحاسبة.

**الفصل الخامس: مبادئ الرقابة في النظام المحاسبي**

وضح المؤلفون في هذا الفصل مبادئ الرقابة في النظام المحاسبي بشرح مبسط لأهداف كل مبدأ، وجاءت على النحو التالي:

1. **بيئة الرقابة:** يقع على عاتق الإدارة مسؤولية الإنشاء والمحافظة على بيئة رقابية سليمة، وأن تضع السياسات للعاملين.
2. **نظام تفويض السلطة:** يجب على الإدارة أن تنشئ تفويضات ومعايير وفقا لرغباتها.
3. **تجنب الواجبات والمسؤوليات المتعارضة:** يجب تنظيم الواجبات والمسؤوليات بطريقة تمنع أي شخص من التلاعب وفي نفس الوقت لا تمكنه من إخفاء الأخطاء غير النظامية التي ارتكبها.
4. **التبويب السليم للمعلومات:** يجب على الإدارة وضع خطة لتبويب المعلومات بالنمط الذي يسمح بإعداد التقارير وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة باستخدام نظام مناسب .
5. **إجراءات فعالة لمعالجة المعاملات:** يجب على الإدارة أن تضع وتحافظ على التسجيل والمعالجة للمعاملات وتوصيلها للأفراد المعنيين، كما أنه من الضروري وجود رقابة صارمة على تنفيذ المعاملات وتسجيلها ومعالجتها.
6. **التحقق من دقة البيانات المحاسبية:** يجب على المراجعين الداخليين مراجعة واختبار أنشطة المعالجة الآلية بصفة دورية، ومقارنة المجاميع الرقابية للمخرجات.
7. **تصحيح الأخطاء:** يجب أن تتم مراجعة تصحيح كل الأخطاء المكتشفة وإلقاء الضوء على مسببات الأخطاء.
8. **أمن النظم:** يجب على الإدارة أن توفر خطة و إجراءات تنفيذية مقيدة ومقصورة على الأشخاص المعنيين لإنجازالمهام المصرح لهم بها.
9. **أمن البيانات المحاسبية:** يجب أن يوفر النظام حماية ملائمة للبيانات بأن يكون مقصورًا على الأفراد المخولين بالمعالجة.
10. **تطوير النظم:** تتطلب إجراءات تصميم النظم اختيار البرامج والمشاركة الفعالة من المستخدمين والمراجعين الداخليين، يجب على المراجعين الداخليين مراجعة وتقييم الأنظمة المقترحة في المراحل الحرجة من التطوير.
11. **توثيق شامل للنظام:** يجب أن توجود خطة وإجراءات تنفيذية ملائمة تتم مراجعتها واعتمادها من المستوى الإداري المناسب.
12. **الحماية الإدارية للموارد:** يجب حماية موارد الحاسب كالمعدات من التلف وسوء الاستعمال والسرقة، وتوفير أمن خاص لأجزاء النظام باستخدام كلمات عبور سرية.

**التعليق:** غطى المؤلفون مفهوم مبادئ الرقابة في النظام المحاسبي بطريقة متسلسلة واضحة الأهداف تتماشى مع ذهن طالب المحاسبة.

**الفصل السادس: نظام الرقابة على دورة المشتريات**

انتقل المؤلفون في هذا الفصل للحديث عن دورة المشتريات وما يتعلق بها من حسابات ومستندات وسجلات وتأكيدات، فكانت الحسابات المرتبطة بدورة المشتريات: (طلب الشراء، أمر الشراء، تقرير الاستلام، فاتورة البائع، مستند الصرف، حزمة مستند الصرف كاملة، ملف البائعين الرئيسي، ملف أوامر الشراء المفتوحة، ملف الاستلام، ملف عمليات الشراء، و الملفات المعلقة) وفرضت الإدارة تحقيق الرقابة الداخلية على المشتريات بما يتفق مع تحقيق الكفاءة العالية من خلال: (دراسة وفهم نظام الرقابة، تقدير المخاطر للرقابة، تقييم التكاليف والمنافع لاختبارات الرقابة، تحديد اختبارات الرقابة)، أما عن أهداف نظم المعلومات المحاسبية لإدارة المشتريات فقد أوجزها المؤلفون في عدة نقاط: (تحديد الاحتياجات من الأصناف المطلوبة للشراء، اتخاذ إجراءات تنفيذية، ضمان استلام الأصناف المطلوبة)، وأشار المؤلفون إلى وجود نظامين لتشغيل بيانات المشتريات والمخازن: آلي، و يدوي. أما عن الأطراف المشتركة في تنفيذ إجراءات الشراء والتخزين هي: (قسم حسابات المخازن، إدارة المشتريات، المورد، قسم الاستلام والفحص، حجرة مخازن الخامات، قسم حسابات الموردين). يقوم حسابات الموردين بعد استلام فاتورة المورد بإعداد مذكرة قيد يومية للتسجيل في دفتر يومية المشتريات الآجلة ويتم بالقيد التالي:

من حـ/ المشتريات الآجلة

إلى حـ/ الموردين

وبناءً على هذا القيد يتم الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر أستاذ مساعد الموردين، وترسل مذكرات قيود اليومية المساعدة إلى قسم الحسابات العامة لتسجيل إجمالي المشتريات الآجلة في دفتر الأستاذ العام، وفي نهاية كل فترة دورية يتم إعداد كشوف حسابات الموردين من واقع دفتر أستاذ مساعد الموردين لكي يتم مطابقتها مع رصيد حساب اجمالي الموردين الظاهر في دفتر الأستاذ العام.

**التعليق:** سرد المؤلفون دورة المشتريات بطريقة تفصيلية واضحة أكثر من كتاب د. أحمد زكريا، ولكن كان ينقصها مخططات تدفقية لإيضاح مسار دورة المشتريات.

**الفصل السابع: الرقابة على نظام المخزون**

تحدث المؤلفون في هذا الفصل عن أهميه الرقابة على المخزون، حيث أوضحوا أن المخزون من الأشياء الأساسية في العديد من المؤسسات مثل الشركات الصناعية التي تقوم بتخزين المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، كما أن النقص في المخزون يؤدي إلى تعطل الإنتاج وزيادته تعني عدم استثمار قيمة المخزون، ومواجهة الطلبات الفجائية أو الموسمية، كما أن له فوائد عديدة منها أن المراحل الإنتاجية لا تتأثر ببعضها ومواجهة الأمور المتوقعة مثل زيادة الأسعار وطبيعة العمليات الإنتاجية وطبيعة عمليات النقل. وتتم عملية الرقابة على المخزون من خلال عمليات الفحص والتفتيش والمتابعة المستمرة، وجمع المعلومات لقياس وتدقيق جميع العمليات التخزينية بأوقات مختلفة، لتأكد من وجود الكميات المطلوبة حسب الخطط الموضوعة، والتدقيق على استلام وصرف المواد إلى المخازن، والتأكد من صلاحيتها، ومن سلامة اجراءات الفحص والتفتيش عليها. وقام المؤلفين بتعداد أنواع المخزون: ( مواد خام ومستلزمات إنتاج، مواد نصف مصنعة أو مواد تحت التشغيل، منتجات مصنعة أي المنتجات النهائية، قطع غيار لعمليات الصيانة والإصلاح للمعدات ). كما اوضحوا أيضاً التكاليف المرتبطة بالمخزون ( كتكلفة التوريد، و تكلفة حفظ التخزين، و تكلفة نفاذ المخزون، و تكلفة عدم كفاءة العملية الإنتاجية ). وكذللك تطرق المؤلفون لخدمات إدارة المخازن: كالتوازن في تدفق المواد الأولية والأجزاء والمعدات والمهمات الضرورية للوفاء بالاحتياجات التشغيلية، و التزويد بالمستلزمات الأخرى كالصيانة وقطع الغيار واللوازم الصناعية لضمان استمرار الإنتاج، و استقبال وإصدار السلع الجاهزة من المصنع أو من الخارج حسب الطلب، وأخيراً استلام وتخزين مخلفات الإنتاج وبواقي الصناعة وتخزينها لحين التخلص منها. وبين المؤلفون مسؤوليات وظيفة التخزين واختصاصاتها وهي: العمل على تحقيق الوفورات، والتوصيف والتصنيف والتمييز للمواد المخزنة. وأخيراً أوضح المؤلفين الأخطاء الشائعة في إدارة ورقابة المخزون ومنها: سوء توصيف البنود، سوء التخزين، التخزين خارج النظام المخزني، طول زمن التقدم، الإهمال في تقدير الاحتياجات، الاستهانة بإدارة المخزون و توفير المواد، قصور في نظام معلومات المخازن، ضعف التعاون بين الإدارات المختلفة واخيراً القصور في أخلاقيات العمل.

**التعليق:** أوضح المؤف د. أحمد زكريا في الفصل الثامن من كتاب نظم المعلومات المحاسبية أهمية الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومكوناتها وبين االاجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية الآلية والإجراءات الرقابية على أجهزة الحاسب الآلي الشخصية وعلى الشبكات، والاجراءات الرقابية في ظل تطور تكنلوجيا المعلومات. إلا أنه لم يتطرق لمحور الرقابة على نظام المخزون بالرغم من أساسيته لدى العديد من المؤسسات. ونرى بأهمية اضافته للمقرر لأهميته.

**الفصل الثامن: الرقابة على نظام الموارد البشرية**

في هذا الفصل تناول المؤلفون موضوع الرقابة على نظام الموارد البشرية، حيث يعتبر المورد البشري بالدرجة الأولى طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، كما أنه يكفي بعد ذلك توجيهه عن بعد وبشكل غير مباشر ولا يحتاج إلى التدخل التكميلي من المشرف أو الرقابة اللصيقة لضمان أدائه لعمله ولذلك فإن نظام الموارد البشرية له أهمية كبرى وما يتطلب من ضرورة الرقابة والتدقيق عليه حتى يحقق النظام أهدافه. كما أوضحوا النظم الفرعية لنظم الموارد البشرية وهي: نظام تخطيط الموارد البشرية، نظام التوظيف، تنظيم الهيكل الإداري، التدريب و التطوير، إدارة المزايا و التعويضات، تقييم و مراجعة الأداء وعلاقة الموظفين. و تطرقوا أيضاً إلى تعريف الاستقطاب والاختيار للمواد البشرية وتعني العمليات المتكاملة في اختيار وتعيين الأفراد بالمؤسسة. وعدد المؤلفون مصادر الاستقطاب وهي : **مصادر داخلية** ( مثل الترقية والنقل الوظيفي، ومخزون المهارات والإعلان الداخلي أو الزملاء والمعارف والأصدقاء). و **مصادر خارجية**  ( تنقسم إلى سبع مصادر هي: التقدم المباشر للمنظمة، الإعلان، وكالات ومكاتب التوظيف، المدارس والجامعات، النقابات العمالية، المنظمات المهنية والخدمة العسكرية ). كما أوضحوا أن قياس الأداء هو المقياس الصحيح الذي يتحدد من خلال جمع جميع العوامل المؤثرة في التقدم نحو الهدف وقياس قدرة كل واحد منها على حدة ثم القياس الجمعي لها ثم قياس النتيجة الصحيحة بعيدا عن العوامل الوهمية التي قد تطفو على السطح. وفي النهاية إذا أتقنت المؤسسة عملية التخطيط للموارد البشرية من اختيار وتعيين وتقييم فإنها سوف تحقق أهدافها بشكل أفضل.

**التعليق:** أوضح المؤلف د. أحمد زكريا في الفصل الثامن من كتاب نظم المعلومات المحاسبية أهمية الرقابة الداخلية في عدة محاور (سبق ذكرها في التعليق على الفصل 7 ) إلا أنه لم يتطرق لمحور الرقابة على نظام الموارد البشرية أيضاً بالرغم من أهميتها حيث يعتبر المورد البشري بالدرجة الأولى طاقة ذهنية وقدرة فكرية. ونرى بأهمية إضافتها للمقرر لما فيه من الفائدة الكبيرة للطالب.

**الفصل التاسع: الحاكمية المؤسسية**

في هذا الفصل وضح المؤلفون مفهوم الحاكمية المؤسسية من خلال عدة تعريفات منها أن الحاكمية هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة و الشفافية، وذكروا أيضاً أن أهمية الحاكمية المؤسسية تكمن في تحقيق التنمية والاستقرار وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بأسواق المال المحلية والعالمية. وذكر المؤلفون مجموعة من الأهداف للحاكمية المؤسسية تضمن التناسق مابين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة كحماية حقوق المساهمين، العدالة، حماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة، توفر المعلومات وسلامة قنوات الاتصال. كما تطرقوا إلى بعض مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي بالنسبة للحاكمية المؤسسية، وتركز هذه المبادئ على المؤسسات التي يجري تداول أوراقها المالية، كما أنها قد تكون أداة مفيدة لتحسين الحاكمية المؤسسية في المؤسسات التي لايجري تداول أسهمها، ومن هذه المبادئ: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحاكمية المؤسسات، حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية حيث يجب توفير الحماية للمساهمين و أن يسهل لهم ممارسة حقوقهم وأن تكون لهم فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين حيث يجب أن تضمن المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بمن في ذلك مساهمو الأقلية والأجانب وأيضاً كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم. ويجب منع التداول بين الداخليين والتداول الصوري والشخصي، الإفصاح والشفافية حيث يجب أن يتم الإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالمؤسسة. وتحدثوا أيضاً عن خصائص الحاكمية المؤسسية وهي: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة ، المسؤولية، العدالة، الوعي الاجتماعي. وركائز الحاكمية المؤسسية: السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، إدارة المخاطر. وختم المؤلفون الفصل بدراسات علمية حول الحاكمية المؤسسية.

**الفصل العاشر: حاكمية تكنولوجيا المعلومات**

عرف المؤلفون في هذا الفصل مفهوم حاكمية تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة سياسات واستراتيجيات وأهداف ومسؤوليات وإجراءات تناط بالمديرين وصناع القرار في المؤسسات للمساعدة في تحديد الاتجاه الشامل لإدارة تكنولوجيا المعلومات والسيطرة عليها لتحقيق الفائدة المثلى من المعلومات والتكنولوجيا المتعلقه بها. وذكروا أكثر النقاط التي التي تعطي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات أهمية منها: أن حاكمية تكنولوجيا المعلومات تولد قيمة للمنشأة، وتعطي القدرة على استثمار الأعمال بشكل فعال، وتقلل المخاطر التي يمكن أن تتعرض تكنولوجيا المعلومات. وأورد المؤلفون بعض الفوائد التي تحققها الحاكمية للمؤسسات منها: تعزيز السمعة والعلامة التجارية للمؤسسة، زيادة ثقة المساهمين في المؤسسة، تخويل أفضل للسلطة، وتحفيز أكثر للموظفين، مما يؤدي إلى المحافظة عليهم، رؤية وسيطرة جيدة للإدارة على القرارات. وفصّل المؤلفون في أدوات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومن أهمها:

Information Technology Infrastructure Library ( ITIL ), Committee of Sponsoring Organization, Sarbanes-Oxley ( SOX ) and Control Objectives for Information and Related Technology ( COBIT ).

( COBIT )

وأشاروا إلى أن هوالأكثر شيوعاً في الإستخدام. ثم ختموا الفصل بدراسات علمية حول حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثرها في زيادة ربحية المؤسسات، ومن هذه الدراسات:

- دراسة:

“IT Governance: How Top Performers Manage IT Decision Rights for Superior Results” (Weil and Ross, 2004)

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية - بوسطن، 2004، على أكثر من 250 شركة متعددة الوحدات في 23 دولة منها أمريكا ودول أوروبا. من أجل معرفة أثر حاكمية تكنولوجيا المعلومات على أنشطة الأعمال، وهل تحقق قيمة إضافية لهذه الشركات، تؤدي إلى الهدف النهائي وهو الوصول إلى الربحية. وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن الشركات التي تطبق برامج حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، قد حصلت على أرباح أعلى بنسبة 20% عن الشركات التي تتبع إستراتيجيات لا تأخذ في الاعتبار تطبيق برامج حاكمية تكنولوجيا المعلومات على أعمالها.

دراسة:

“Enterprise Resource in Perspective: Strategic planning and IT Governance and Alignment, Value Delivery, and Controlling” (Bernoider and Alexandar, 2005)

أجريت الدراسة على 50 شركة في النمسا تستخدم حاكمية تكنولوجيا المعلومات في عملية التخطيط لمواردها من عام 1993 إلى عام 1997. هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عامة على حاكمية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات من خلال مايسمى (التخطيط لموارد المؤسسة)، والذي يحتوي على التخطيط الإستراتيجي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات، وكذلك التخطيط للوصول إلى تناسق وتكامل الأعمال، في المؤسسات لخلق قيمة جديدة للمؤسسات. وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن تطبيق التخطيط لموارد المؤسسة المرتبطة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات، يعمل على زيادة دخل المؤسسات، وتقليل عدد الموظفين العاملين، مما يقلل التكاليف، ويوجد قيمة مضافة للمؤسسات.

**التعليق:** لم يتطرق كتاب "نظم المعلومات المحاسبية-مدخل معاصر" لـ د. أحمد زكريا لمفهومي الحاكمية المؤسسية وحاكمية تكنولوجيا المعلومات، ونقترح عدم إضافة هذين الفصلين في كتاب د. أحمد لأنه كتاب متخصص ومرجع أساسي لنظم المعلومات المحاسبية، أما حوكمة المؤسسات توجد مراجع مقرره على الدارسين تطرقت لهذين المفومين بشكل أوسع.

**وفي الختام نود القول بأن:**

* هذا الكتاب يمثل مرجعاً مساعداً للطلبة في تخصص نظم المعلومات المحاسبية وكذلك في تخصص المراجعة، كما أنه يعتبر أيضاً مرجعاً مساعداً لمحللي ومصممي وموظفي نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المتطورة.
* يتضمن الكتاب أسئلة وتمارين كثيرة في نهاية كل فصل تغطي جميع الموضوعات التي تناولها الفصل، كما أنه يتوفر نسخة إلكترونية للكتاب على الموقع التالي <https://www.massira.jo/content/%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82>
* تناول الكتاب مجموعة من الدراسات العلمية لاظهار كيفية ارتباط موضوعات الفصل ببعض الجوانب العملية.
* احتوى الكتاب في فصوله على رسومات توضيحية وخرائط ذهنية مما يزيد من فهم القارئ.